

لكن ليس بقافي ذلك فيحتاج الى قرينة تميز المقصود في اى اصول  
الفقه الخاضع الى ان اللزوم في الاصول تعريف المهد والمهد هو اصول  
الفقه واصول الدين في المحتتم بما يناسبه الجواب عما يقال ان هذا الكتاب  
ات بالقواعد القواطع من فتونه ثلاثة فكيف حصص في فنيين فاجاب بان الفقيه  
الثالث لما تناسب الفقه الثاني من حيث انه علم يبحث عن اصول الفقه في قوله  
الباطنة ويميز الاحسن منها من غير ما كان الفقه الثاني علم يبحث عن  
العقائد الدينية الحقيقية ويميزها عن الفاسدة جعل جزئيا من الفقه الثاني  
لشدة هذه المناسبة كما اشار الى ذلك بقوله المحتتم الخائفة التي جزئها من قوله  
في الفقيهين في قوله كذا كانت هذه الاضافة تتضمن اشكالا لوقوع كل من المضاف  
والمضاف اليه على ذات واحدة اشار الشارع الى رفع هذا الاشكال بان المراد من  
المضاف الذات ومن المضاف اليه اللفظ الموضوع بازيها ومنهم من دفع بانها  
من اضافة الاعم الى الاخص قصد الى الاجمال ثم التفصيل وعلى كل فالقاعدة  
حاصلة فلا اشكال في اوس وما بعد هاهنا تسامح اذ البيان هو ما بعد ما خلاصة  
فقد قدم جواب عما يقال ان في تقديم البيان مخالفة للقاعدة من ايراد البيان  
بعد البيان لكونه اوقع في النفس لانه الشيء اذ اورد بمجمل على النفس تطلت وتشتت  
البيان فاذا اورد عليها البيان كان لوقع عندها لان الحاصل بعد الظاهر من  
المساق بل ثبت في القواعد اي التي هو مفرد القواعد قضية اي قول يصح ان يقال

لقايله

لقايله انه صادق فيه او كذب كلية في القضية التي حكم فيها على كل فرد فرد  
من افراد موضوعها وقوله تعرف فيها احكام جزئياتها اي جزئيات موضوعها  
وهذا بيان للفقيه من الكلية وكيفية التعرف بان تجعل الكلية كبرى من قبلة  
الحصول فينبغي للطلوب ان يقال اقيم الصلوة امر وكل امر للوجوب  
حقيقة فاقبوا الصلوة للوجوب حقيقة والدم في قوله لا امر للوجوب للاستفراق والدم  
بالامر منها اللفظي وهي صيغة افضل فانه المجموع على انها حقيقة في الوجوب واما  
لفظ امر فوضع للقدر المشترك بين الوجوب والنذوب وهو الاقتصار في العلم  
ثابت لله تعالى لما مثل للقاعدة الكلية بمثال من اصول الفقه مثل لها  
بمثال من اصول الدين ولا يخفى ان التمثيل بذلك للقاعدة الكلية فينبغي  
بالمطوق العلم على التعلق التكثر فهو في المتعلقات واما العلم بصفة واحدة  
لا تعدد فيها ولا تكثر وترتبه هذه القاعدة على ما تقر بان يقال اكتشاف  
زيد علم وكل علم ثابت لله تعالى فان اكتشاف زيد ثابت لله تعالى وبالجملة  
فهذه القضية كلية باعتبار التعلق هي مسئلة من اصول الدين والقاعدة  
اي التي هو مفرد التواطع وقوله يعنى المعطوع بها بيان لمنها في الواقع  
لا تفسير بل لولها حق يكون المجاز في المفرد فيضاني في صريحه بان المجاز في الا  
سناد الخ لانه ذلك قابل على محل عنه من صبب الشارع فتأمل في اللذين  
الفعل اي القاطع ورضا لهما اي للفاعل بصدوره عنه اذ قيامه بـ